# جلوبال أراب نتوورك || مصر تعتمد إطارًا اقتصاديًا جديدًا لتسعير الأدوية

السبت 26 سبتمبر 2026 09:20 م

أعلنت هيئة الدواء المصرية اعتماد إطار تنظيمي جديد لتسعير المستحضرات الدوائية، في تحول لافت في آلية إدارة سوق الدواء في مصر، وفقًا لفريق تحرير جلوبال أراب نتوورك. ويستهدف الإطار الجديد تعزيز الشفافية وإرساء منهج أكثر تنظيمًا في تحديد أسعار الأدوية، في ظل الضغوط المتزايدة التي فرضتها التقلبات الاقتصادية على السوق المحلية.

ونشر جلوبال أراب نتوورك تقريرًا حول الإطار التنظيمي الجديد، موضحًا أن هيئة الدواء المصرية ستحدد مدى الحاجة إلى تعديل أسعار المستحضرات الدوائية، سواء بالزيادة أو الخفض، استنادًا إلى ثلاثة مؤشرات اقتصادية كلية رئيسية، هي أسعار الصرف ومعدلات التضخم المحلية وأسعار الفائدة السائدة.

## أسعار الصرف والتضخم والفائدة تحدد مراجعة أسعار الأدوية

تسعى الهيئة من خلال ربط قرارات تعديل الأسعار بهذه المؤشرات الاقتصادية إلى إيجاد آلية أكثر استجابة للتغيرات التي يشهدها الاقتصاد، بما يعكس بصورة أدق تكاليف الإنتاج واستدامة سلاسل الإمداد في سوق الدواء المصرية.

وعلى مدى سنوات، عمل قطاع الدواء في مصر في ظل ضوابط صارمة لتحديد الأسعار، واجهت في كثير من الأحيان صعوبة في مواكبة التحولات الاقتصادية الأوسع التي شهدتها البلاد. ويشير إدماج أسعار الصرف والتضخم وأسعار الفائدة ضمن معادلة موحدة إلى توجه نحو آلية أكثر مرونة تستند إلى متغيرات السوق والاقتصاد.

ومن المتوقع أن يؤثر هذا الإطار على خطط شركات الأدوية والموزعين على المدى الطويل، إذ سيتيح لهم قدرًا أكبر من القدرة على توقع كيفية انعكاس المتغيرات الاقتصادية الخارجية على التزاماتهم التنظيمية وأسعار المنتجات.

## إطار جديد لموازنة أسعار الأدوية وتكاليف الإنتاج

استحوذ الإعلان عن النظام الجديد على اهتمام واسع داخل الأوساط الطبية والدوائية، في ظل مطالبات متواصلة من أطراف القطاع بوضع آلية أكثر وضوحًا توازن بين الحاجة إلى توفير الرعاية الصحية بأسعار مناسبة والواقع التجاري لصناعة تعتمد بدرجة كبيرة على مدخلات تتأثر بالتقلبات الاقتصادية.

ومن خلال ربط مراجعة أسعار الأدوية بأكثر المؤشرات حساسية في الاقتصاد المصري، تحاول هيئة الدواء المصرية الحد من مخاطر اضطرابات الإمدادات ونقص بعض المستحضرات، وهي مشكلات واجهها القطاع في فترات سابقة بالتزامن مع اضطرابات سوق الصرف.

ويرتبط استقرار سوق الدواء بصورة مباشرة بقدرة الشركات على تحمل تكاليف الإنتاج والاستيراد والتوزيع، خصوصًا في ظل اعتماد قطاع الأدوية على المواد الخام والمستلزمات المستوردة، ما يجعل تغيرات أسعار الصرف والتضخم والفائدة عوامل مؤثرة في تكلفة المنتجات واستمرارية توفيرها.

## مصر تتجه إلى نظام أكثر شفافية في تسعير الأدوية

تخضع تفاصيل تطبيق الإطار الجديد لمتابعة وثيقة من محللي القطاع ومقدمي خدمات الرعاية الصحية، بينما يظل الهدف الرئيسي هو تعزيز استقرار سوق الدواء. وأكدت الحكومة أن النظام الجديد سيسمح بإجراء تعديلات أكثر قابلية للتوقع ووضوحًا، من خلال الاستناد إلى مؤشرات اقتصادية محددة بدلًا من القرارات غير المنتظمة.

ويعكس هذا التوجه سعي السلطات إلى معالجة هيكلية للتحديات الممتدة التي تواجه توفير الأدوية الأساسية، مع إدارة الآثار المالية الناجمة عن التحولات الاقتصادية العالمية. كما يشير إلى توجه نحو إضفاء طابع مؤسسي على العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وآلية تسعير المنتجات الدوائية.

ومع دخول النظام الجديد حيز التطبيق، يُتوقع أن يشهد قطاع الأدوية مرحلة من التكيف مع المعايير الاقتصادية الجديدة، في ظل حاجة الشركات إلى إعادة ضبط توقعاتها المالية وخططها التشغيلية بما يتوافق مع المؤشرات الاقتصادية التي ستستند إليها مراجعة الأسعار.

ويستهدف الإطار الجديد في النهاية الحفاظ على قوة واستقرار سوق الدواء المصرية رغم التقلبات المالية والاقتصادية الأوسع، مع تحقيق توازن بين استدامة الصناعة وقدرة المرضى على الحصول على الأدوية الأساسية.

https://english.globalarabnetwork.com/2026/09/25/egypt-implements-new-economic-framework-for-pharmaceutical-pricing/